الانتخابات العامة السويدية

13 أيلول 2026

■ انتخاب البرلمان السويدي	■ انتخاب مجلس الاقاليم
■ انتخاب مجلس البلديات	

آرام جمال صابر

رئيس المعهد الكوردي للانتخابات KIE

سربست مصطفى رشيد

رئيس منظمة ستيب للديمقراطية والانتخابات

أيلول -2026

- **العنوان:** الانتخابات العامة في السويد (13 ايلول 2026)
- **اعداد: - سربست مصطفى رشيد:** رئيس منظمة ستيب للديمقراطية والانتخابات
  – آرام جمال صابر: رئيس المعهد الكوردي للانتخابات KIE
- **نوع الموضوع:** الانتخابات والديمقراطية
- **تاريخ الاصدار:** 6 أيلول 2026

هذا الدليل من منشوارات
المعهد الكوردي للانتخابات KIE - منظمة ستيب للديمقراطية والانتخابات

المعهد الكوردي للانتخابات
KIE

وهي منظمة غير حكومية مستقلة غير ربحية، تاسست اوسط سنة 2002 من قبل مجموعة من الشخصيات القانونية والمحاميين. تسعى لنشر الثقافة المدنية ورقع وعي الناخبين، والمساهمة في اصلاح وتطوير القوانين الانتخابية، ومراقبة اداء المجالس التمثيلية المنتخبة في العراق واقليم كوردستان.

منظمة ستيب
للديمقراطية والانتخابات

وهي منظمة غير حكومية مستقلة وغير ربحية، تعمل في مجال تثقيف الناخبين ومراقبة الانتخابات في العراق واقليم كوردستان، وتساعم بشكل تطوعي في نشر ورفع الوعي في مجال الديمقراطية والانتخابات، والحكم الرشيد وحقوق الانسان.

للاتصال:
7701573210 / 07504840094

محتويات الدليل

الموضوع	لاپەڕە
المقدمة	4
المواعيد واوقات التصويت في الانتخابات	5
الإطار القانوني للانتخابات السويدية	5
حق التصويت	7
حق التصويت للعسكريين والسجناء والمرضى	8
حق الترشح	9
آلية ترتيب المرشحين في القوائم الانتخابية	10
المساواة بين الجنسين ضمن القوائم الانتخابية	11
ألوان اوراق الاقتراع	12
طرق التصويت	12
عدد وحجم الدوائر الانتخابية	13
النظام الانتخابي (Electoral System)	15
آليات توزيع المقاعد	15
العتبة الانتخابية (Threshold)	16
هيئة الإشراف على الانتخابات	18
الدعم المالي الحكومي للأحزاب السياسية	19
مراقبة النفقات ومعاقبة المخالفين	20
انعدام الشفافية المالية وفقدان الثقة العامة	20
مقدار تبرعات الأشخاص المعروفين وغير المعروفين للحزب السياسي	21
الحد الأقصى للتبرعات المحلية	21
الحد الأقصى للتبرعات الخارجية	21
المراقبون المحليون والدوليون	22
عد الأصوات وفرزها وإعلان النتائج	23
الشكاوى والطعون وتأثيراتها	24
الانتخابات البرلمانية السويدية (2022)	25
تشكيل الحكومة الجديدة (2022)	27
تشكيل الحكومة عبر « اصوات الرفض» وليس « اصوات الموافقة»	27
المصادر	29

المقدمة

تعد السويد دولة ملكية دستورية وديمقراطية برلمانية، ويمارس المواطنون فيها حقهم السياسي من خلال الاقتراع العام والمباشر في يوم الأحد الثاني من شهر أيلول/سبتمبر من كل دورة انتخابية، التي تجرى كل أربع سنوات، حيث يتوجهون إلى صناديق الاقتراع، ويدلون في ذلك اليوم بأصواتهم في ثلاث انتخابات داخلية في السويد، وهي:

- انتخابات البرلمان الوطني (Riksdagen) لاختيار 349 نائبا وتشكيل حكومة جديدة وفق مبدأ الأغلبية المطلقة للمقاعد.
- انتخابات مجالس 21 إقليما /محافظة لتولي إدارة قطاع الرعاية الصحية.
- انتخابات مجالس 290 بلدية لتنظيم الحياة اليومية للسكان وقطاع التعليم.

هذه التزامنية في إجراء هذه الانتخابات الثلاث في الوقت نفسه تؤدي إلى أن تكون بطاقات الاقتراع الخاصة بكل انتخابات ذات ألوان مختلفة، بما يشكل علامات مميزة للدلالة على مستويات السلطة المختلفة.

وتعد الانتخابات العامة السويدية أول انتخابات عامة تجرى بعد الانضمام الرسمي للسويد إلى منظمة «حلف شمال الأطلسي – الناتو»، بالتزامن مع تحول ملحوظ في أولويات الناخبين باتجاه قطاع الرفاه والخدمات الاجتماعية.

ويهدف هذا الدليل إلى تسليط الضوء على المبادئ الأساسية للانتخابات العامة في السويد من حيث؛ اطارها القانوني، حق التصويت، تصويت الجيش والسجناء والمرضى، حق الترشح، عدد وحجم الدوائر الانتخابية، النظام الانتخابي، العتبة الانتخابية، هيئة الاشراف على الانتخابات، الدعم المالي الحكومي للاحزاب السياسية، آلية الرقابة على الانفاق المالي للاحزاب، الحد الاعلى للتبرعات الداخلية والخارجية، عد وفرز الاصوات، الشكاوى والطعون، آلية تشكيل الحكومات الجديدة. وفي الوقت نفسه، يقدم الدليل الانجاهات السياسية والايديولوجية للاحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية السابقة (2022) والمنافسة القائمة بين كتلة المعارضة اليسارية والائتلاف اليميني الحاكم، ولا سيما من الممكن ان لاتتجاوز بعض الأحزاب الصغيرة العتبة القانونية الانتخابية في الانتخابات البرلمانية (2026) .

الاوقات ومواعيد التصويت في الانتخابات:

في يوم 13 أيلول/سبتمبر 2026، ستكون مراكز الاقتراع مفتوحة أمام الناخبين السويديين من الساعة (08:00) صباحاً وحتى الساعة (08:00) مساءً، وذلك لانتخاب ممثلي كل من البرلمان السويدي ومجالس الأقاليم والمجالس البلدية.

إلا أن عملية التصويت لا تقتصر على يوم واحد، بل يستطيع الناخب الإدلاء بصوته قبل يوم الانتخابات بثمانية عشر يوماً، أي اعتباراً من 26 آب/أغسطس وحتى 13 أيلول/سبتمبر 2026، في مراكز الاقتراع التي جرى تخصيصها لهذا الغرض.

الاطار القانوني للانتخابات:

تتمثل أهم القوانين والقواعد الأساسية التي تنظم الانتخابات السويدية فيما يأتي:

1- الدستور السويدي:

يعود الدستور السويدي إلى عام 1974، ويتكون من أربعة قوانين أساسية، يحدد اثنان منها بصورة مباشرة المبادئ الأساسية للانتخابات، وهما:

1-1: **القانون الأساسي الخاص بشكل الحكم:** وهو القانون الأساسي الأهم، إذ يكرس الحق العام في التصويت، ونظام التمثيل النسبي، والدورة الانتخابية (مرة كل أربع سنوات)، والعتبة القانونية للانتخابات (4٪ للبرلمان).

2-1: **القانون الأساسي الخاص بحرية الصحافة وحرية التعبير:** يضمن حرية الأحزاب في القيام بالدعاية والحملات الانتخابية، ويمنع فرض الرقابة على المعلومات خلال فترة الانتخابات.

2- قانون الانتخابات :

ينظم قانون الانتخابات رقم 837 لسنة 2005، الذي جرى تعديله عدة مرات، إجراءات تنظيم كل من انتخابات البرلمان الوطني، ومجالس الأقاليم/المحافظات، والمجالس البلدية، وكذلك انتخابات البرلمان الأوروبي في السويد.

وبالتزامن مع ذلك، أصدرت الحكومة السويدية أيضا اللائحة رقم (SFS 2005:874) لتوضيح الجوانب التنفيذية والإجرائية للانتخابات، ومن بينها:

- رسم حدود الدوائر الانتخابية.
- قواعد تسجيل أسماء الناخبين والمرشحين.
- آلية طباعة بطاقات الاقتراع وتوزيعها.
- إجراءات التصويت المبكر والتصويت من خارج البلاد.

- آلية فرز الأصوات.
- طريقة توزيع المقاعد وفق الصيغ الحسابية المعتمدة.
وغيرها من الإجراءات ذات الصلة.

3- قانون بلديات السويد:

يعد قانون (SFS 2017:725)، بصورة أساسية، قانونا ينظم شؤون البلديات، إلا أن عددا من مواده وأحكامه مخصص أيضا للانتخابات البلدية، ومن بينها:
- حق التصويت، - تحديد عدد أعضاء المجالس البلدية.
- العتبة الانتخابية، - آلية تشكيل الحكومات المحلية بعد إعلان النتائج.
- وغيرها من الأحكام ذات الصلة.

4- قانون شفافية تمويل الاحزاب:

في سنة 2014، صدر القانون الأساسي الخاص بشفافية تمويل الأحزاب المرقم (SFS 2014:105). وفي وقت لاحق، وفي عام 2018، قدمت الحكومة السويدية إلى البرلمان السويدي مشروع قانون جديدا بهدف تشديد الإجراءات المالية، ومنع الفساد المالي، وإلزام الأحزاب السياسية بالكشف عن مصادر تمويلها والتبرعات التي تتلقاها لتمويل حملاتها الانتخابية.

وبعد نقاشات ومداولات موسعة أقر البرلمان القانون رقم (90) لعام 2018 تحت اسم (قانون شفافية تمويل الأحزاب) وحصل ضمن مجموعة القوانين السويدية على الرمز (SFS 2018:90) وهو القانون النافذ حاليا.

وقد تم تعديل هذا القانون عدة مرات منذ دخوله حيز التنفيذ، وكانت أحدث وأكبر تعديلات عليه في حزيران/يونيو 2026، بموجب القانون رقم.(SFS 2026:1461)

ويقضي هذا التعديل الجديد بحظر تلقي أي نوع من التبرعات مجهولة المصدر أو التبرعات الأجنبية (ذات المصدر الأجنبي) بصورة كاملة، بغض النظر عن قيمة التبرع.

5- قواعد انتخابات البرلمان الاوروبي (EU Election Rules)

عند إجراء انتخابات البرلمان الأوروبي، تلتزم السويد بـ«قواعد الانتخابات في الاتحاد الأوروبي»، التي تضع إطارا عاما للدول الأعضاء كافة، مثل تحديد الفترة الزمنية التي تجرى خلالها الانتخابات على مستوى أوروبا بأكملها، على أن تطبق السويد نظام العتبة الانتخابية البالغة (5٪) ونظام الدائرة الانتخابية الوطنية الواحدة في هذه الانتخابات.

حق التصويت:

يختلف حق التصويت في السويد بحسب نوع الانتخابات، إلا أن الشرط الثابت في الانتخابات الأربع هو سن الناخب، إذ يجب أن يكون الناخب قد بلغ 18 عاما أو أكثر. وتتمثل شروط وحقوق التصويت في الانتخابات السويدية فيما يأتي:

- **حق التصويت في انتخابات البرلمان الوطني** (Riksdag)

لكي يكون للناخب حق التصويت في انتخاب أعلى سلطة تشريعية في السويد، يجب أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

- ☑ أن يكون قد بلغ 18 عاما أو أكثر في يوم الانتخابات.
- ☑ أن يكون حاملا للجنسية السويدية.
- ☑ أن يكون اسمه مسجلا في سجل السكان في السويد، أو أن يكون قد أقام سابقا في السويد.

- **حق التصويت في انتخابات مجالس البلديات والاقاليم** (Kommun & Region)

للمشاركة في هذين النوعين من الانتخابات، يجب أن تتوافر الشروط الآتية:

- ☑ أن يكون عمر الناخب 18 عاما أو أكثر.
- ☑ أن يكون اسمه مسجلا في البلدية أو الإقليم المعني.
- ☑ بالنسبة لمواطني الاتحاد الأوروبي والنرويج وأيسلندا، يكفي أن يكونوا مسجلين في سجل السكان في السويد، ولا ينطبق عليهم شرط الإقامة لمدة ثلاث سنوات.
- ☑ أما مواطنو الدول الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي، فإذا لم يكونوا مواطنين سويديين ولكن لديهم حق الإقامة، فيجب أن يكونوا قد أقاموا بصورة رسمية في السويد لمدة ثلاث سنوات متصلة على الأقل.

- **حق التصويت في انتخابات برلمان اوروبا** (EU Parliament)

تجرى انتخابات البرلمان الأوروبي مرة كل خمس سنوات. وللمشاركة في التصويت في هذه الانتخابات، يجب أن تتوافر في الناخب الشروط الآتية:

- ☑ أن يكون عمره 18 عاما أو أكثر.
- ☑ أن يكون مواطنا سويديا، أو مواطنا في دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي ومقيما في السويد.

حق التصويت للعسكريين والسجناء والمرضى

في السويد، يتمتع العسكريون والمرضى والسجناء بحق التصويت، شريطة استيفائهم الشروط العامة المتعلقة بالسن والجنسية، بحسب نوع الانتخابات. وتتخذ السلطات الانتخابية والبلديات السويدية ترتيبات خاصة لكل فئة من هذه الفئات لضمان تمكينها من ممارسة حقها في التصويت.

> *تطبق الحكومة السويدية مبدأ لتصويت الجيش والسجناء والمرضى، وهو:* ***"يجب أن يذهب صندوق الاقتراع إلى الناخب إذا لم يتمكن الناخب من الذهاب إلى صندوق الاقتراع".***

اولا: القوات المسلحة

إذا كان للجنود والضباط اي مهام رسمية أثناء فترة الانتخابات، أو كانوا موجودين في قواعد عسكرية نائية، فيمكنهم التصويت في مراكز مخصصة لـالتصويت المبكر قبل يوم الانتخابات، والمتاحة في أنحاء البلاد.

أما إذا كانت القوات المسلحة موجودة خارج البلاد، فيمكن للعسكريين ممارسة حقهم في التصويت من خلال السفارات، وذلك عبر إجراءات التصويت من خارج البلاد، أو عن طريق إرسال بطاقات الاقتراع بالبريد العسكري المؤمن.

ثانيا: السجناء

في المؤسسات الإصلاحية والسجون، توفر للسجناء مراكز اقتراع مؤقتة أو متنقلة، حيث يمكنهم ممارسة حقهم في التصويت.

ويضع السجناء بطاقات اقتراعهم في مظاريف بطريقة سرية وآمنة، ثم ترسل هذه المظاريف إلى بلدياتهم. ولا يسمح لحراس السجون بمعرفة المرشح أو الحزب الذي صوت له السجين.

ثالثا: المرضى وذوي الاعاقة

بالنسبة للأشخاص المقيمين في المستشفيات، أو الذين يتعذر عليهم التنقل من منازلهم بسبب المرض أو الإعاقة، تخصص البلديات موظفين مدربين لهذه المهمة، حيث يقومون بنقل مواد الاقتراع وصناديق التصويت إلى مكان وجود الناخب، بما يتيح له ممارسة حقه الانتخابي.

حق الترشح للانتخابات:

في الانتخابات السويدية، فإن كل شخص يبلغ 18 عاما ويستوفي الشروط القانونية ذات الصلة يتمتع، من حيث المبدأ، بحق التصويت وحق الترشح للانتخابات.
وتختلف بعض شروط الترشح باختلاف نوع الانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بشرط الجنسية ومكان الإقامة. كما يشترط الترشح ضمن قائمة انتخابية لحزب سياسي، ولا يسمح بالترشح المستقل وفقا للقواعد المشار إليها في النص.

- **حق الترشح لانتخابات البرلمان الوطني** (Riksdagen)

يشترط في المرشح:

☑ أن يكون حاملا للجنسية السويدية.
☑ أن يكون اسمه مسجلا في سجل السكان في السويد، أو أن يكون قد سبق تسجيله فيه إذا كان يقيم خارج البلاد.
☑ لا يشترط أن يكون المرشح للبرلمان مقيما في الدائرة الانتخابية التي يترشح فيها؛ إذ يمكنه الترشح في أي دائرة انتخابية أخرى في السويد.

- **حق الترشح لانتخابات مجالس البلديات والاقاليم:**

في هذين النوعين من الانتخابات المحلية في السويد، لا يشترط أن يكون المرشح مواطنا سويديا، بل يمكن للأجانب الترشح، شريطة أن يكونوا من مواطني الاتحاد الأوروبي أو النرويج أو أيسلندا وأن يكونوا مقيمين في البلدية أو الإقليم المعني ومسجلين فيه. أما مواطنو الدول الأخرى، أي الدول غير المذكورة أعلاه، فيشترط لترشحهم أن يكونوا قد أقاموا بصورة قانونية في السويد لمدة ثلاث سنوات متصلة على الأقل، وأن يكونوا مسجلين في سجل السكان العام في السويد.
وعلى خلاف انتخابات البرلمان الوطني، يجب أن يكون مرشح انتخابات المجلس البلدي أو مجلس الإقليم مقيما بصورة رسمية ضمن حدود البلدية أو الإقليم الذي يترشح فيه.

- **حق الترشح لانتخابات البرلمان الاوروبي** (EU Parliament)

يجب أن يكون المرشح مواطنا سويديا، أو مواطنا في دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي ومقيما بصورة رسمية في السويد، وأن يكون اسمه مسجلا في سجل الناخبين السويدي. ولا يجوز للمرشح أن يترشح، في الوقت نفسه، في أكثر من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

آلية ترتيب المرشحين في القائمة الانتخابية:

يتم ترتيب أسماء المرشحين في القوائم الانتخابية، من الأعلى إلى الأسفل، من قبل الأحزاب السياسية السويدية من خلال عملية ديمقراطية داخلية داخل الحزب، تمر بعدة مراحل، يتم في نهايتها اعتماد الترتيب النهائي لأسماء المرشحين في القائمة الانتخابية.

وتمر عملية ترتيب أسماء المرشحين ضمن القائمة بثلاث مراحل رئيسية:

المرحلة الأولى:

تقوم غالبية الأحزاب السويدية الكبرى، مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب المعتدلين (Moderaterna)، بترتيب مرشحيها من خلال التصويت الداخلي لأعضاء الحزب، ويصبح هذا التصويت الداخلي الأساس الرئيسي الذي يستند إليه ترتيب أسماء المرشحين في القائمة الانتخابية.

المرحلة الثانية:

يشكل الحزب لجنة متخصصة تتولى مراجعة أسماء المرشحين، وتعمل هذه اللجنة على تحقيق التوازن بين المرشحين من حيث الجنس، والعمر، والتمثيل الجغرافي للمناطق المختلفة، والخبرات والتخصصات التي يمتلكها المرشحون.

المرحلة الثالثة:

في المرحلة الأخيرة، ينعقد مؤتمر الحزب في الدائرة الانتخابية المعنية، ويجري التصويت على القائمة النهائية وعلى ترتيب المرشحين فيها.

وبعد أن يعد الحزب قائمته الانتخابية، يتعين عليه تقديمها إلى السلطات الانتخابية السويدية قبل الموعد المحدد قانونا، والذي يكون عادة قبل عدة أشهر من يوم الانتخابات، على أن تتضمن القائمة اسمي مرشحين اثنين على الأقل.

ملاحظة: *تمر عملية إدراج وترتيب المرشحين في القائمة عبر الآليات الديمقراطية للبيئة الحزبية الداخلية، بحيث قبل أن يمنح الناخبون في الانتخابات العامة ثقتهم للمرشح، قد حصل مسبقا بالفعل على ثقة ناخبي الحزب الداخليين.*

المساواة بين الجنسين في القوائم الانتخابية:

تتبنى الأحزاب السياسية السويدية، منذ تسعينيات القرن الماضي، ما يعرف بـنظام (Zip System)[1]، بهدف ضمان المساواة بين النساء والرجال (50٪ لانساء و 50٪ الرجال) في البرلمان وفي المجالس المنتخبة على مستوى الأقاليم والبلديات.

وبموجب هذا النظام، إذا كان المرشح الأول في القائمة رجلا، فيكون المرشح الثاني امرأة، والثالث رجلا، والرابع امرأة، وهكذا بالتناوب حتى نهاية القائمة.

وبالعكس، إذا كانت المرشحة الأولى امرأة، فيكون المرشح الثاني رجلا، والثالث امرأة، والرابع رجلا، وهكذا.

وبناء على ذلك، إذا فاز حزب ما بأربعة مقاعد في إحدى الدوائر الانتخابية، فإن تطبيق نظام التناوب بين الجنسين يؤدي، من حيث ترتيب القائمة، إلى حصول امرأتين ورجلين على المقاعد الأربعة.

ويعد تطبيق هذا النظام طوعيا، إذ لا يوجد قانون يلزم الأحزاب السياسية بأن يكون عدد المرشحين من الرجال والنساء متساويا بنسبة 50٪ لكل منهما. وإنما ينظر إليه بوصفه توافقا سياسيا ومنافسة ديمقراطية بين الأحزاب، ولا سيما بعد أن أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي في عام 1993 أول حزب يعتمد هذا النظام رسميا ضمن لوائحه الداخلية.

وفي وقت لاحق، وبفعل المنافسة الانتخابية والضغوط الاجتماعية، اتجهت أحزاب أخرى، مثل حزب اليسار، وحزب البيئة، والليبراليين، وحزب المعتدلين، إلى اعتماد النظام نفسه في لوائحها الداخلية، وذلك، من بين أسباب أخرى، للحفاظ على دعم الناخبات وعدم خسارة أصوات النساء.

وقد أسهم هذا النظام في إبقاء البرلمان السويدي بصورة مستمرة ضمن المراتب المتقدمة عالميا من حيث المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي، بحيث تتراوح نسبة النساء في البرلمان السويدي بصورة عامة بين (46٪-48..٪).

1) (Zip System –نظام السحاب) / كلمة "زيب" تعني "سحاب ملابس"، حيث تتشابك خرزات السحاب واحدة تلو الأخرى. وفي قائمة المرشحين، يتم تبادل الأسماء بين الذكور والإناث. في السويد، يطلق على هذه القائمة اسم "قائمة الأشقاء".

الوان اوراق الاقتراع:

في الانتخابات العامة والمحلية في السويد، تستخدم ثلاثة أنواع من بطاقات الاقتراع، ويخصص لكل نوع لون معين وفقا للمؤسسة الدستورية أو الهيئة المنتخبة المعنية. وتكون ألوان بطاقات الاقتراع على النحو الآتي:

- بطاقة الاقتراع الخاصة بالبرلمان السويدي: اللون الأصفر.
- بطاقة الاقتراع الخاصة بمجلس الإقليم في السويد: اللون الأزرق.
- بطاقة الاقتراع الخاصة بالمجالس البلدية في السويد: اللون الأبيض[2]

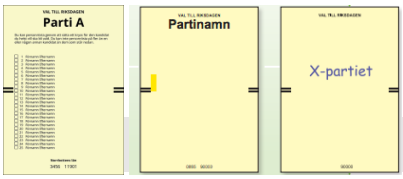

طرق التصويت:

عند إجراء عملية التصويت، تتوافر أمام الناخب ثلاثة أنواع من بطاقات الاقتراع لكل واحدة من الانتخابات الثلاث، وهي البطاقات الصفراء والزرقاء والبيضاء.

فعلى سبيل المثال بالنسبة إلى بطاقة الاقتراع الخاصة بالبرلمان السويدي، والتي يكون لونها أصفر، تتوافر للناخب ثلاثة أنواع من البطاقات:

النوع الأول: تتضمن البطاقة اسم الحزب وأسماء مرشحيه، ويستطيع الناخب وضع علامة (✕) أمام الحزب الذي يرغب في التصويت له، كما يمكنه، إذا أراد، اختيار أحد المرشحين من الحزب نفسه بهدف منح ذلك المرشح أفضلية في الترتيب أو فرصة أكبر للفوز.

النوع الثاني: تتضمن البطاقة اسم الحزب فقط، ويستطيع الناخب وضعها مباشرة في الظرف المخصص للتصويت دون الحاجة إلى وضع علامة (✕) عليها.

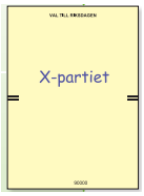

النوع الثالث: وهي بطاقة اقتراع فارغة، يستطيع الناخب أن يكتب عليها اسم الحزب الذي يرغب في التصويت له، إلا أنه لا يجوز له كتابة اسم مرشح على هذه البطاقة.

---

2) ان ورقة الاقتراع لانتخابات البرلمان الاوروبي لونها ابيض ايضا.

عدد الدوائر الانتخابية وحجمها:

تجرى جميع الانتخابات في السويد وفق نظام متعدد الدوائر الانتخابية، وتنقسم الدوائر بحسب نوع الانتخابات على النحو الآتي:

- **انتخابات البرلمان الوطني** (Riksdagen):

تنقسم انتخابات البرلمان السويدي إلى 29 دائرة انتخابية، ويتكون البرلمان من 349 مقعدا، موزعة على نوعين من المقاعد:

- **310 مقاعد ثابتة ودائمة** (Fixed & permanent Seats):

تشكل هذه المقاعد نسبة (10/9) من إجمالي مقاعد البرلمان، ويتم توزيعها بين الدوائر الانتخابية استنادا إلى عدد السكان وعدد الناخبين في كل دائرة.

وتستند هذه الدوائر إلى الحدود الإدارية للأقاليم/المقاطعات السويدية (Counties) التي تقسم لأغراض الانتخابات البرلمانية، إلى 29 دائرة انتخابية. ويتراوح عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية بين مقعدين و 43 مقعدا. فعلى سبيل المثال تعد ستوكهولم أكبر دائرة انتخابية، وبسبب ارتفاع عدد سكانها تحصل على 43 مقعدا[3]. أما أصغر دائرة انتخابية في السويد فهي مقاطعة غوتلاند(Gotland) ، وبسبب انخفاض عدد سكانها تحصل على مقعدين فقط.

- **39 مقاعد تعويضية** (Adjustment Seats):

تشكل هذه المقاعد نسبة 10/1) من إجمالي مقاعد البرلمان، ولا تخصص مسبقا لأي دائرة انتخابية بعينها، وإنما تستخدم لتحقيق التوازن والتعويض الانتخابي لصالح الأحزاب التي تكون نسبة أصواتها على المستوى الوطني أكبر من نسبة المقاعد التي حصلت عليها. وبعبارة أخرى تهدف هذه المقاعد إلى تحقيق قدر أكبر من التناسب بين نسبة الأصوات التي تحصل عليها الأحزاب الفائزة على المستوى الوطني وبين عدد المقاعد البرلمانية التي تشغلها، بحيث يعكس التوزيع النهائي للمقاعد الوزن الانتخابي الحقيقي للأحزاب على مستوى الدولة.

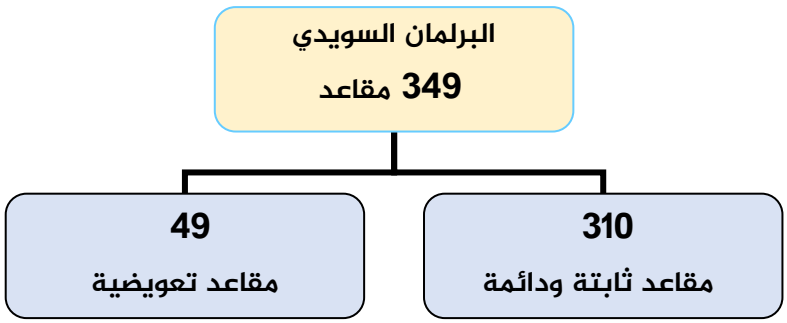

3) يتم تقسيم المقاطعات الأكبر حجما، مثل ستوكهولم وسكانيا وفسترا غوتالاند إلى عدة دوائر انتخابية مختلفة من أجل التحكم في حجمها.

حق التصويت – عدد الدوائر الانتخابية – العتبة الانتخابية في الانتخابات العامة السويدية				
جۆری هەڵبژاردن	عدد الدوائر الانتخابية	مدة الدورة الانتخابية	نسبة العتبة الانتخابية	حق التصويت
انتخابات البرلمان (Riksdag)	29	4سنوات	(4٪)على المستوى الوطني، أو (12٪) على مستوى دائرة انتخابية واحدة	يشمل المواطنون السويديون ذو 18 سنة واكثر فقط.
انتخابات مجالس الاقاليم (Regioner)	21	4 سنوات	(3٪) على مستوى الاقليم/ المحافظة.	مواطني الاتحاد الاوروبي/اورديك، او الاجانب المقيمين في السويد لمدة ثلاث سنوات.
انتخابات مجالس البلدية	290	4 سنوات	العتبة (3٪)، أما في البلديات التي تضم عدة دوائر انتخابية فتكون العتبة .(2٪)	مواطني الاتحاد الاوروبي/اورديك، او الاجانب المقيمين في السويد لمدة ثلاث سنوات.
انتخابات البرلمان الاوروبي	دائرة انتخابية واحدة	5 سنوات (وفي شهر حوزيران).	(5٪) على مستوى الوطني.	مواطني السويد و الدول الاخرى للاتحاد الاوروبي المقيمين في السويد.

النظام الانتخابي (Electoral System):

إن النظام الانتخابي للانتخابات المحلية الثلاث في السويد هو نظام التمثيل النسبي / القائمة شبه المفتوحة/ طريقة سانت ليغو المعدلة بمعامل (1.4).

ويقصد بالتمثيل النسبي وجود تناسب بين عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب السياسي وعدد المقاعد التي يفوز بها؛ أي إذا حصلت قائمة ما على نسبة (25٪) من أصوات الدائرة الانتخابية، فإنها تحصل في المقابل على عدد من المقاعد التمثيلية يتناسب مع هذه النسبة.

ويقصد بـ القائمة شبه المفتوحة أن الناخب يستطيع التصويت لمرشح معين ضمن القائمة التي صوت لها، بهدف تمكين ذلك المرشح من الفوز بمقعد.

> ***ملاحظة:*** *يمكن للمرشح أن يفوز بمقعد خارج الترتيب المدرج في قائمته وأن يغير ترتيبها، إذا حصل المرشح على (5٪) من إجمالي الأصوات في دائرته الانتخابية.*

طريقة سانت ليغو هي إحدى طرق تحويل الأصوات إلى مقاعد في نظام التمثيل النسبي بالقوائم، وذلك من خلال قسمة مجموع أصوات كل قائمة على الأعداد الفردية (1، 3، 5، 7، 9 ... إلخ). إلا أنه في انتخابات البرلمان السويدي يتم تطبيق «طريقة سانت ليغو المعدلة» بمعامل (1.4)، أي أنه في المرحلة الأولى، بدلا من قسمة أصوات القوائم على العدد (1)، يتم تقسيمها على.(1.4)

آليات توزيع المقاعد:

تمر عملية تحويل الأصوات إلى مقاعد وتوزيع مقاعد انتخابات البرلمان السويدي بمرحلتين:

في المرحلة الأولى: يتم توزيع (310) مقاعد ثابتة في البرلمان على (29) دائرة انتخابية، باستخدام طريقة سانت ليغو المعدلة بمعامل (1.4).

في المرحلة الثانية: يتم توزيع (39) مقعدا تعويضيا، بهدف تحقيق التناسب بين عدد المقاعد ونسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب السياسية الفائزة على المستوى الوطني.

العتبة الانتخابية (Threshold):

يقصد بعتبة الانتخابات النسبة المئوية من الأصوات التي يتعين على القوائم والأحزاب السياسية تجاوزها، وإلا فإن أصواتها لا تتحول إلى مقاعد وتهدر. وقد أدى ذلك إلى عدم تمكن الأحزاب الصغيرة من دخول البرلمان.

وفي الانتخابات الثلاثة في السويد، توجد عتبات انتخابية مختلفة أمام الأحزاب المشاركة في الانتخابات، وأي حزب لا يستطيع تجاوز العتبة المحددة لا يفوز بمقاعد ولا يدخل البرلمان:

- العتبة الانتخابية في البرلمان الوطني:

في انتخابات البرلمان السويدي، يتم تطبيق نوعين من عتبة الانتخابات:

النوع الأول: يجب على كل حزب سياسي أن يحصل، على المستوى الوطني، على نسبة لا تقل عن (4٪) من إجمالي أصوات انتخابات البرلمان، وعندها يحصل على مقاعد ثابتة.

النوع الثاني: يجب على الحزب السياسي أن يحصل، في دائرة انتخابية واحدة على الأقل، على نسبة (12٪) من إجمالي أصوات تلك الدائرة، وعندها يحصل على مقاعد ثابتة.

> ***ملاحظة:*** *إذا لم يحصل حزب ما على (4٪) من الأصوات على المستوى الوطني، ولكنه فاز بنسبة (12٪) على الأقل من الأصوات في دائرة انتخابية واحدة، فإنه سيفوز بمقعد دائمي في تلك الدائرة الانتخابية فقط، ولن يتم إدراجه في توزيع المقاعد التعويضية.*

- العتبة الانتخابية في مجالس الاقاليم:

يجب على كل حزب سياسي أن يحصل على نسبة لا تقل عن (3٪) من إجمالي أصوات انتخابات الإقليم، وعندها يحصل على مقاعد ثابتة في ذلك الإقليم.

- العتبة الانتخابية في مجالس البلدية:

لا توجد أي عتبة انتخابية أمام الأحزاب السياسية المشاركة في انتخابات المجالس البلدية في السويد.

- العتبة الانتخابية في برلمان الاتحاد الاوروبي:

يجب على كل حزب سياسي أن يحصل على نسبة (5٪) على الأقل من إجمالي الأصوات في جميع أنحاء السويد، لكي يتمكن من دخول البرلمان الأوروبي والحصول على مقاعد فيه.

هيئة الإشراف على الانتخابات:

تعرف المؤسسة المسؤولة عن الإشراف على الانتخابات العامة في السويد باسم السلطة الانتخابية السويدية (Swedish Election Authority)، وتتولى إدارتها هيئة إدارية مؤلفة من خمسة أعضاء، يرأسها:

رئيس الهيئة: ويكون في الغالب قاضيا من ذوي الدرجات القضائية العليا.

- نائب الرئيس.
- ثلاثة أعضاء من الخبراء: من ذوي الاختصاص في مجالات القانون، والإدارة العامة، أو
- أساتذة العلوم السياسية.

يعين أعضاء الهيئة من قبل الحكومة السويدية لمدة ثلاث سنوات، إلا أنه بعد انتهاء مدة السنوات الثلاث، غالبا ما يتم تمديد فترة عضويتهم أو إعادة تعيينهم. ولضمان عدم تغيير جميع أعضاء الهيئة في الوقت نفسه، والحفاظ على الخبرة والاستمرارية الإدارية داخلها، تحدد مدد تولي الأعضاء لمناصبهم بصورة متباينة؛ فعلى سبيل المثال، قد يعين بعض الأعضاء في منتصف مدة الدورة.

ويتم تعيين أعضاء الهيئة واختيارهم بعيدا عن الانحياز السياسي، وعلى أساس الكفاءة والخبرة القانونية والإدارية.

وتعمل هذه الهيئة بوصفها جهة مستقلة، وتشمل مهامها ما يأتي:

التسجيل: استلام طلبات الأحزاب السياسية وتسجيلها للمشاركة في الانتخابات.

التحضير اللوجستي: طباعة وتوزيع بطاقات الاقتراع وأوراق التصويت والمعلومات اللازمة للناخبين.

تحديد النتائج: توزيع المقاعد وفقا لنسبة الأصوات، والإعلان الرسمي عن أسماء المرشحين الفائزين في البرلمان السويدي والبرلمان الأوروبي.

***الملاحظة** الموظفين الذين يقومون بالعملية داخل مراكز الاقتراع : يتم تعينهم من قبل البلديات، ومن خلالهم يتم تدريبهم ومراقبتهم لضمان حيادهم.*

الدعم المالي الحكومي للأحزاب السياسية:

تدار المساعدات المالية المقدمة للأحزاب السياسية في السويد من قبل الجهة المختصة بالتمويل الحزبي، وتنقسم بصورة أساسية إلى قسمين:

أولا: الدعم الأساسي:

يحصل كل حزب يدخل البرلمان على دعم أساسي سنوي يبلغ نحو 5.8 ملايين كرونة سويدية، أي ما يعادل أكثر من 605 آلاف دولار أمريكي.

أما إذا لم تصل أصوات الحزب في إحدى الانتخابات إلى نسبة (4٪)، ولكنه حصل في إحدى آخر انتخابين عامين على ما لا يقل عن (2.5٪) من الأصوات على المستوى الوطني، فإنه يستحق الحصول على الدعم الأساسي، ولكن بمبلغ أقل، يتراوح تقريبا بين مليون ومليوني كرونة سويدية بحسب نسبة الأصوات التي حصل عليها، وذلك بهدف تمكين الحزب من الاستمرار في نشاطه السياسي.

أما إذا حصل الحزب على أقل من 2(2.5٪) من الأصوات فإنه لا يحصل على أي دعم مالي أساسي من الدولة، ويصبح معتمدا بصورة أساسية على اشتراكات أعضائه والتبرعات المقدمة إليه.

ثانيا: الدعم عن كل مقعد برلماني:

تقدم الدولة للحزب مبلغا سنويا يقارب 100 ألف كرونة سويدية عن كل مقعد يمتلكه الحزب في البرلمان، أي ما يعادل نحو 10,440 دولارا أمريكيا.

مثال توضيحي:

إذا كان لحزب سياسي 100 مقعد في البرلمان:

الدعم الأساسي = 605,000 دولار.

دعم المقاعد = 100 مقعد × 10,440 دولارا = 1,044,000 دولار.

إجمالي الدعم السنوي = 1,649,000 دولار، يحصل عليها الحزب من الدولة فقط.

> ***الملاحظة**: بالإضافة إلى هذه المساعدة الوطنية، يتم توزيع مساعدات مالية اخرى على الأحزاب التي تترشح للمجالس المحلية على المستويين البلدي والإقليمي بنفس الطريقة النسبية.*

الرقابة على النفقات ومعاقبة المخالفين:

يفرض نظام تمويل الأحزاب في السويد رقابة صارمة على الحسابات المالية للأحزاب، من خلال الجهة المختصة بالرقابة المالية والإدارية.

وينص القانون على مجموعة من العقوبات بحق الأحزاب التي لا تقدم تقاريرها المالية، أو تخفي معلوماتها، أو تتلقى تبرعات غير قانونية، مثل التبرعات مجهولة المصدر، ومن أبرز هذه العقوبات:

- **الغرامة التأخيرية:** إذا لم يقدم الحزب تقريره المالي إلى الجهة الرقابية خلال المدة المحددة قانونا، فإنه يتعرض مباشرة لغرامة مالية.
- **غرامة التبرعات غير القانونية: إذا** تلقى الحزب تبرعا مخفيا أو تبرعا يتجاوز الحد الذي يسمح به القانون من مصدر خارجي، فإنه يكون ملزما بدفع غرامة إلى الدولة تعادل قيمة المبلغ غير القانوني الذي تلقاه أو عدة أضعافه.
- **خفض أو وقف الدعم المالي الحكومي:** يحق للجهة الرقابية المالية وقف الدعم المالي الحكومي المقدم إلى الحزب، إلى حين قيام الحزب بالكشف بصورة واضحة عن جميع مصادر تمويله. وتعد هذه من أكثر العقوبات تأثيرا، نظرا لاعتماد الأحزاب السويدية بدرجة كبيرة على الدعم الحكومي السنوي في استمرار أنشطتها.

ولا يقتصر القانون السويدي على معاقبة الحزب بوصفه كيانا مؤسسيا، بل يمكن أن يحمل المسؤول المالي للحزب، أو الشخص الذي أعد التقرير المالي، مسؤولية شخصية. فإذا ثبت أن الحزب تعمد التلاعب بالحسابات أو إخفاء أموال غير قانونية، يمكن إحالة القضية إلى النيابة العامة والمحاكم، ويصبح المسؤول عرضة للمساءلة عن جريمة اقتصادية، وقد تتراوح العقوبة من الغرامة الشخصية وصولا إلى السجن.

غياب الشفافية المالية وفقدان الثقة العامة:

تعد الشفافية في الثقافة السياسية السويدية إحدى أهم الركائز الأساسية للنظام السياسي. فجميع التقارير المالية التي تقدم إلى الجهة الرقابية تنشر على الإنترنت، وتكون متاحة أمام الرأي العام ووسائل الإعلام والصحفيين.

وإذا ظهر اسم حزب في قائمة الجهات المخالفة، فإنه يواجه انتقادات إعلامية شديدة، وهو ما يمثل من الناحية السياسية إحدى أكثر العقوبات تأثيرا، لأنه قد يؤدي إلى فقدان الحزب جزءا من أصوات الناخبين في الانتخابات المقبلة.

قيمة التبرعات المقدمة من الأشخاص المعروفين وغير المعروفين إلى الأحزاب السياسية.

حتى وقت إعداد هذا التقرير كان يسمح للأحزاب السياسية والمرشحين، وفقا لقانون تمويل الأحزاب، بتلقي تبرعات مجهولة المصدر، وكانت قيمة الحد المسموح به في عام 2025 تبلغ نحو 300 دولار أمريكي.

وبمعنى آخر إذا تبرع شخص بمبلغ يقل عن هذا الحد، لم يكن الحزب ملزما بالكشف عن اسم المتبرع. أما إذا تجاوز التبرع هذا المبلغ ولو بكرونة سويدية واحدة أو دولار واحد، كان يتعين على الحزب الإفصاح الكامل عن هوية المتبرع أمام الجهة الرقابية المالية السويدية، وإلا عد التبرع غير قانوني وكان يتعين إعادته.

وبسبب التحقيقات الصحفية والتقارير الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي كشفت عن حصول بعض الأحزاب السياسية على مساعدات مالية كبيرة بصورة غير معلنة من خلال تقسيم المبالغ إلى تبرعات تقل عن الحد المحدد قانونا، قرر البرلمان السويدي، في إطار مشروع قانون، إلغاء الحد المالي الخاص بالتبرعات مجهولة المصدر بصورة كاملة، بغض النظر عن قيمة التبرع.

ومن المقرر أن يدخل هذا القانون الجديد، الذي يفرض شفافية مالية كاملة، حيز التنفيذ رسميا اعتبارا من بداية شهر يوليو/تموز 2027.

الحد الأقصى للتبرعات الداخلية:

على خلاف العديد من الدول الأوروبية الأخرى، لا يضع القانون السويدي حدا أقصى للتبرعات المحلية المعلنة. وبذلك يستطيع أي شخص أو شركة محلية تقديم تبرعات بملايين الكرونات إلى حزب سياسي بصورة رسمية وعلنية، شريطة الإفصاح عن اسم وهوية المتبرع ومصدر الأموال، وتسجيل هذه المعلومات في السجل الوطني بحيث تكون متاحة للاطلاع العام.

الحد الأقصى للتبرعات الأجنبية:

حتى شهر يونيو/حزيران 2026، كانت السويد تعد من بين الدول الأوروبية القليلة التي تسمح بالتبرعات الأجنبية، شريطة الالتزام بالشفافية والإفصاح عن هوية المتبرع. إلا أنه بعد ظهور عدد من التقارير والتحقيقات الصحفية في وسائل الإعلام السويدية بشأن انتهاك مبدأ الشفافية في مجال التبرعات، أقر البرلمان السويدي في يونيو/حزيران 2026 قانونا جديدا أكثر صرامة، حظر بموجبه بصورة شاملة

التبرعات المالية الأجنبية وتلقي أي شكل من أشكال المساهمات المالية من خارج البلاد من قبل الأحزاب السياسية ومنظماتها، وأعضاء البرلمان والمرشحين، بغض النظر عن قيمة المبلغ، حتى لو كان كرونة سويدية واحدة فقط.

وبذلك تغير النظام القانوني في السويد؛ فبعد أن كانت التبرعات الأجنبية مسموحة في السابق بشرط الإفصاح عن هوية المتبرع، أصبح النظام الحالي قائما على الحظر المطلق، ولم يعد بإمكان أي حزب سياسي تلقي أموال من شركة أجنبية أو حكومة أجنبية.

المراقبون المحليون والدوليون:

في الانتخابات السويدية، لا يطبق مفهوم «المراقب الانتخابي» بالصيغة التقليدية المعمول بها في بعض الدول الأخرى؛ إذ يتيح قانون الانتخابات السويدي لأي شخص أن يكون مراقبا، وتكون العملية الانتخابية مفتوحة أمام جميع المواطنين. وبعبارة أخرى، لا يشترط الحصول على بطاقة أو تصريح رسمي للمراقبة من أجل متابعة العملية الانتخابية. وعليه يمكن تصنيف المراقبين المحليين على النحو الآتي:

اولا: المراقبين المحليين: يمكن تصنيفهم الى هذه المجموعات:

- **جميع المواطنين والأفراد:** يمكن لجميع الأشخاص، حتى الذين لا يتمتعون بحق التصويت، الحضور يوم الاقتراع أو أثناء فرز الأصوات وعدها، ومراقبة العملية الانتخابية برمتها.
- **ممثلو الأحزاب السياسية:** تقوم الأحزاب المشاركة في الانتخابات، شأنها شأن المواطنين العاديين، بإرسال ممثلين عنها إلى مراكز الاقتراع بهدف مراقبة كيفية سير عملية التصويت، من دون أن تكون لهم أي سلطة للتدخل في أعمال موظفي مركز الاقتراع أو توجيههم.
- **الإعلاميون والصحفيون:** يتمتع الصحفيون المحليون بحرية توثيق الأحداث، وإعداد التقارير الإعلامية، ومراقبة سير العملية الانتخابية ومراحل تنفيذها.

ثانيا: المراقبون الخارجيون (الدوليون)

تستقبل الحكومة السويدية والسلطة الانتخابية السويدية بعثات المراقبة الدولية بهدف تعزيز مستوى الشفافية في العملية الانتخابية. ومن أبرز الجهات الخارجية التي تقوم بالمراقبة:

- **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا** (OSCE): تعد الجهة الدولية الأبرز في هذا المجال، حيث ترسل بعثة من الخبراء من خلال مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR) إلى السويد، بهدف فحص الإطار القانوني للانتخابات ومراقبة الحملات الإعلامية والإجراءات المتبعة في العملية الانتخابية.
- **بعثات الاتحاد الأوروبي ومجلس الشمال الأوروبي** (Nordic Council): يقوم البرلمانيون والخبراء من الدول الأوروبية والدول المجاورة للسويد بزيارات لمراكز الاقتراع ومتابعة العملية الانتخابية.
- **المنظمات غير الحكومية الدولية** (INGOs): فهي تشمل المنظمات الدولية العاملة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي قد تشارك في مراقبة العملية الانتخابية.

فرز و عد الأصوات وإعلان النتائج:

نظرا إلى أن الانتخابات السويدية تعتمد أساسا على التصويت للقوائم الحزبية، مع إتاحة إمكانية التعبير عن تفضيل مرشح ضمن القائمة وفق القواعد المعمول بها، فإن عملية الفرز تتضمن احتساب أصوات الأحزاب وكذلك الأصوات التفضيلية للمرشحين.

وتبدأ عملية فرز الأصوات وعدها يدويا مباشرة بعد انتهاء عملية التصويت في مراكز الاقتراع. ويتم إرسال النتائج الأولية من مراكز الاقتراع إلى لجان الانتخابات المحلية عبر الهاتف، ثم ترفع إلى الجهات الإقليمية المختصة، حيث يتم إدخالها في أنظمة الحاسوب. وبعد ذلك تنقل النتائج إلى السلطة الوطنية المختصة بالانتخابات، حيث تعلن النتائج الأولية للأصوات والتوزيع الأولي لمقاعد الأحزاب السياسية.

ولا تعلن النتائج النهائية والرسمية للانتخابات السويدية جميعها في وقت واحد، وإنما يختلف توقيت إعلانها بحسب نوع الانتخابات. ويرجع ذلك إلى أن عملية فرز أصوات انتخابات البرلمان الوطني تحظى بالأولوية، وبعد الانتهاء منها تبدأ عملية فرز أصوات انتخابات المجالس البلدية ومجالس الأقاليم.

ويعلن عن النتائج الرسمية والنهائية لانتخابات البرلمان الوطني والبرلمان الأوروبي بعد نحو (7–10) أيام من يوم الاقتراع من قبل السلطة الانتخابية السويدية. أما النتائج الرسمية والنهائية لانتخابات المجالس البلدية ومجالس الأقاليم، فتعلن بعد نحو أسبوعين من يوم الاقتراع من قبل المجالس الإدارية للمقاطعات أو الأقاليم المختصة.

الشكاوى والطعون وآثارها:

تنظر الشكاوى والطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية أو بنتائج الانتخابات من خلال هيئة خاصة ومستقلة، ترتبط مباشرة بالبرلمان وتتكون من سبعة أعضاء، وتعرف باسم مجلس مراجعة الانتخابات (Election Review Board) .

ويحق لكل من الناخبين والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات تقديم الشكاوى والطعون. ويجب أن يقدم الطعن بصورة مكتوبة، سواء على الورق أو عبر البريد الإلكتروني، وأن يوضح مقدم الطعن القرار أو الإجراء أو مركز الاقتراع الذي يعترض عليه، وكذلك التغيير الذي يطالب بإجرائه.

ولا يجوز تقديم الطعن قبل يوم الانتخابات؛ بل يجب تقديمه خلال مدة تبدأ من اليوم التالي للانتخابات على الأقل، وتنتهي في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ الإعلان الرسمي والنهائي للنتائج.

وتقدم الشكوى في البداية إلى السلطة الانتخابية السويدية، التي تقوم، دون تأخير، بإبداء ملاحظاتها بشأنها وإحالتها إلى مجلس مراجعة الانتخابات. ويتولى المجلس النظر في الشكاوى والطعون والفصل فيها، وتكون قراراته نهائية وملزمة.

وقد شهد تاريخ السويد عددا من الحالات النادرة والبارزة التي قرر فيها مجلس مراجعة الانتخابات، نتيجة الشكاوى والطعون المقدمة إليه، إلغاء نتائج انتخابات على مستوى إحدى البلديات والأمر بإجراء انتخابات جديدة.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك إعادة الانتخابات في بلدية بستاد (Bastad) عام 2015، بعد اكتشاف وجود 27 بطاقة اقتراع إضافية تعود إلى أحد الأحزاب السياسية. وقد أدى ذلك إلى احتمال فقدان الحزب الاشتراكي الديمقراطي أحد مقاعده في المجلس البلدي.

وبعد تقديم الطعن، قرر مجلس مراجعة الانتخابات عدم سلامة العملية الانتخابية، وأعيد إجراء الانتخابات البلدية في مايو/أيار 2015.

الانتخابات البرلمانية السويدية (2022)

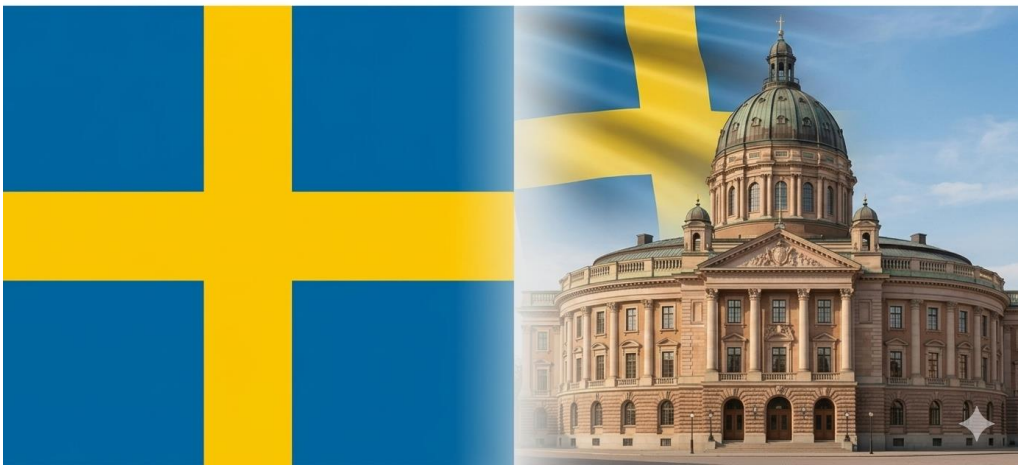

أجريت الانتخابات الوطنية في السويد في 11 أيلول/سبتمبر 2022، وبعد منافسة شديدة بين كل من كتلة اليسار والوسط الحاكمة وكتلة اليمين (المعارضة)، تمكنت كتلة اليمين من تحقيق الفوز بفارق ضئيل، إذ حصلت على 176 مقعدا مقابل 173 مقعدا، الأمر الذي أنهى حكم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي استمر لمدة ثماني سنوات. وتكونت أحزاب كتلة اليمين الفائزة في الانتخابات، والتي شكلت الحكومة الائتلافية في السويد، من الأحزاب الآتية:

- **ديموقراطيو السويد (SD)**: حزب يميني متطرف، سجل أكبر تقدم في تاريخه، وتمكن من الحصول على 73 مقعدا، وبذلك أصبح ثاني أكبر حزب في السويد، والقوة الأولى داخل كتلة اليمين.
- **حزب المعتدلين (M)**: أكبر وأهم حزب يميني من تيار الوسط، ذو توجه ليبرالي–محافظ في السويد. يتولى قيادة الحزب منذ عام 2017 أولف كريسترسون (**Ulf** Kristersson)، الذي يشغل حاليا منصب رئيس وزراء السويد، وقد حصل الحزب على 68 مقعدا.
- **الحزب الديمقراطي المسيحي (KD)**: حزب يميني محافظ من تيار الوسط، يقوم على القيم الأخلاقية للمسيحية وعلى إيلاء أهمية خاصة للأسرة، وتمكن من الحصول على 19 مقعدا.
- **حزب الليبراليين (L)**: أحد الأحزاب السياسية التاريخية في السويد، ويتبنى أيديولوجية ليبرالية ذات توجهات كلاسيكية واجتماعية. ويعد الحزب حاليا جزءا من الحكومة الائتلافية اليمينية في السويد، ويمتلك 16 مقعدا في البرلمان.

أما أحزاب كتلة اليسار والوسط (المعارضة)، فتتكون من:

- **حزب الاشتراكي الديمقراطي (S):** تأسس عام 1889، ويعد أكبر وأقدم حزب سياسي في السويد، ويتبنى أيديولوجية يسار الوسط (الديمقراطية الاجتماعية)، وله تاريخ طويل في بناء نظام الرفاه الاجتماعي العام في البلاد. وعلى الرغم من خسارة كتلته بفارق ضئيل في انتخابات 2022، فإنه حصل بمفرده على العدد الأكبر من الأصوات، وفاز بـ 107 مقاعد، وبذلك ظل أكبر حزب داخل البرلمان.

حزب اليسار (V): حزب اشتراكي ونسوي معروف. تأسس عام 1917، وغير اسمه عدة مرات، وكان في السابق حزبا شيوعيا، قبل أن يغير اسمه عام 1990 إلى «حزب اليسار». حصل في الانتخابات البرلمانية الاخيرة على 24 مقعدا.

حزب الوسط (C): تأسس عام 1913 بوصفه حزبا مدافعا عن حقوق المزارعين وسكان المناطق الريفية، ثم غير اسمه عام 1957 إلى «حزب الوسط». ويتبنى توجها ليبراليا أخضر، وفيدراليا، ومؤيدا للبيئة، وحصل على 24 مقعدا.

حزب الخضراء (MP): تأسس في 20 أيلول/سبتمبر 1981 على خلفية الاحتجاجات المناهضة للطاقة النووية في السويد. ويناضل الحزب من أجل حماية الطبيعة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومواجهة التغير المناخي. ويصنف توجهه السياسي ضمن يسار الوسط، ويمتلك 18 مقعدا في البرلمان.

نتائج انتخابات البرلمان الوطني السويدي (2022-11-11)		
الاحزاب	عدد المقاعد	نسبة الاصوات %
الحزب الاشتراكي الديمقراط	107	٪30.3
حزب ديمقراطيو السويد	73	٪20.15
حزب المعتدلون (موديرات)	68	٪19.1
حزب الوسط	24	٪6.7
حزب اليسار	24	٪6.7
حزب الديمقراطي المسيحي	19	٪5.3
حزب الخضراء	18	٪5.1
حزب الليبراليين	16	٪4.6
احزاب اخرى	0	٪1.5
المجموع	349	٪100

تشكيل الحكومة الجديدة:

بعد إعلان النتائج النهائية لانتخابات عام 2022 واستقالة رئيسة الوزراء السابقة ورئيسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي، ماغدالينا أندرسون (Magdalena Andersson)، بدأت عملية المفاوضات لتشكيل الحكومة.

وفي هذا السياق جرى توقيع اتفاق تيدو (Tidö Agreement)[4] بين أربعة أحزاب من كتلة اليمين، وهي: حزب المعتدلين، والحزب الديمقراطي المسيحي، وحزب الليبراليين، وديمقراطيو السويد.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أعلن عن تشكيل الحكومة السويدية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء الجديد أولف كريسترسون (Ulf Kristersson) .

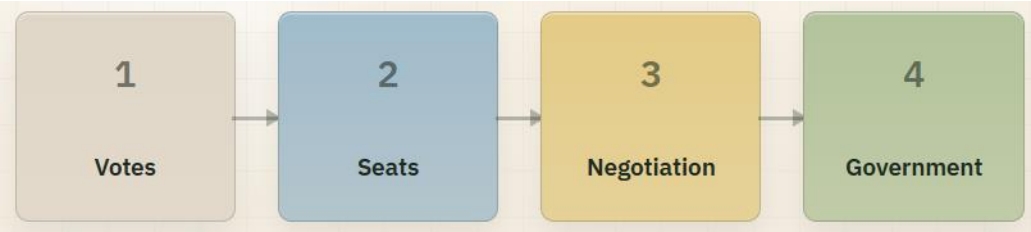

تشكيل الحكومة عبر "أصوات الرفض" وليس "أصوات الموافقة"

في النظام البرلماني السويدي، لا يشترط لكي تحصل الحكومة على الثقة أن يصوت أغلبية مطلقة من أعضاء البرلمان لصالحها بعبارة «نعم»، وإنما يكفي ألا يصوت 175 نائبا أو أكثر ضد الحكومة بعبارة "لا".

وقد التزم حزب ديمقراطيي السويد (SD)، بموجب اتفاق تيدو، بدعم هذه الحكومة الأقلية. وعند إجراء التصويت على الثقة، صوت أعضاء الحزب إما بـ"نعم" للحكومة أو امتنعوا عن التصويت/صوتوا بحياد، وهو ما يعني عدم عرقلة تشكيل الحكومة. وبذلك أتاحوا للحكومة الحصول على ثقة البرلمان والبدء في ممارسة مهامها.

ويعرف هذا الأسلوب الخاص في النظام البرلماني السويدي باسم "البرلمانية السلبية- Negative Parliamentarism). ويعني ذلك أنه لا يشترط لتشكيل الحكومة أن تكون أغلبية أعضاء البرلمان مؤيدة لها، بل يكفي ألا تكون هناك أغلبية برلمانية تعارضها.

[4]) اتفاقية تيدو: تم توقيعها في أكتوبر 2022 بين الأحزاب اليمينية الأربعة في قلعة تيدو، وشكلت الأساس لتشكيل الحكومة السويدية برئاسة أولف كريسترسون. سميت الاتفاقية نسبة إلى قلعة تيدو، حيث جرت المفاوضات النهائية.

ولتوضيح ذلك بصورة أبسط، يتكون البرلمان السويدي (Riksdag) من 349 مقعدا. ونصف هذا العدد هو (174.5)، وبالتالي فإن الأغلبية المطلقة تبلغ (175) مقعدا.

وعندما يرغب رئيس الوزراء في تشكيل حكومة، تكون أمام أعضاء البرلمان، عند التصويت، ثلاثة خيارات:

- التصويت بـ «نعم»، أي تأييد الحكومة.
- التصويت بـ «محايد» أو الامتناع عن التصويت، أي عدم اتخاذ موقف يؤدي إلى رفض الحكومة.
- التصويت بـ «لا»، أي معارضة الحكومة ورفضها.

وفي هذه الحالة تعد الحكومة ناجحة وتحصل على الثقة إذا لم يصل عدد أصوات «لا» إلى 175 صوتا.

مثال على كيفية حصول الحكومة السويدية على الثقة في تشرين الأول/أكتوبر 2022

خلال التصويت على منح الثقة لحكومة أولف كريسترسون:

- صوتت الأحزاب الثلاثة المشاركة في تشكيل الحكومة، وهي حزب المعتدلين (M)، والحزب الديمقراطي المسيحي(KD)، وحزب الليبراليين (L)، مجتمعة بـ "نعم".
- حزب ديمقراطيو السويد (SD)، الذين كانوا خارج الحكومة، فقد صوتوا بـ«الحياد» أو امتنعوا عن التصويت، مع وجود عدد محدود من أعضائهم الذين صوتوا بـ«نعم.«
- صوتت أحزاب المعارضة، وهي الحزب الاشتراكي الديمقراطي، حزب اليسار، حزب الخضر وحزب الوسط، بـ"لا".

وبما أن ديمقراطيي السويد (SD)، الذين يمتلكون 73 مقعدا، لم يصوتوا بـ«لا»، فإن كتلة المعارضة اليسارية لم تتمكن من الوصول إلى 175 صوتا بالرفض اللازمة لإسقاط الحكومة.

وبذلك تمكنت حكومة "تيدو" الأقلية من الحصول على ثقة البرلمان، من دون الحاجة إلى حصولها على موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء البرلمان.

ويسهم هذا النظام في تسهيل عملية تشكيل الحكومات في السويد، ويحول دون دخول البلاد في فراغ سياسي، حتى عندما تكون الحكومة ضعيفة أو حكومة أقلية.

المصادر:

- The Election Act (2005:837) .
- The Election regulations (SFS 2005:874).
- PARLINE database: Search results by data modules
- https://resultat.val.se/val2022/prel/RD/rike
- English | Swedish election authority
- 2026 elections – the Riksdag and regional and municipal councils | Swedish election authority
- https://www.val.se
- https://www.riksdagen.se
- https://www.val.se
- https://www.informationsverige.se
- https://malmo.se
- https://www.val.se
- The Swedish electoral system | Informationsverige.se
- Sweden 2026 Election and Party Guide | Sweden.md

Swedish elections

September 13, 2026

- Swedish parliamentary elections
- Regional Council Elections
- Municipal Council Elections

Aram Jamal
Head of the Kurdish Institute
for Elections KIE

Sarbast Mustafa
Head of the STEP organization
for Democracy and Elections

September-2026